الراعي أكد ...

محاسبة ومساءلة الجهة المسئولة عن التزوير التي شهدها البرلمان في سابقة غير معهودة.

وكانت لجنة فرز أصوات النواب في انتخابات رئيس هيئة المجلس وجدت عشر بطائق زائدة في الصندوق، حيث كان عدد المصوتين 215، فيما كانت البطائق الموجودة داخل الصندوق 225، وهو ما أكده يحيى الراعي رئيس البرلمان في جلسة الثلاثاء، وقال «إن الجهة التي أضافت هذه العشرة الأصوات معروفة للجميع لكن الله يسامحه».

وكان مجلس النواب شهد انتقادات لتزوير نتائج انتخابات هيئة الرئاسة، ففيما قال النائب محمد النقيب إن ما حصل ينقل نظرة سيئة عن المجلس، أشار النائب عبد الرزاق الهجري إلى أن التجربة الانتخابية تعد إيجابية وترسيخ لتجربة جيدة، واستدرك «لكن يبدو أن هناك من لا يريد أن يظهر المجلس بصورة إيجابية فالأصوات الزائدة التي تم اكتشافها أساءت لهذه التجربة».

هذا وقد جدد مجلس النواب الاثنين الماضي الثقة لهيئة رئاسته السابقة في انتخابات شهدت جدلا واسعا بعد فشل كتلة الحزب الحاكم في إكمال النصاب القانوني لرئيس المجلس يحيى الراعي، وتمكن اللواء يحيى الراعي من الفوز في الجولة الثانية بعد انسحاب منافسه الوحيد في الجولة الأولى عبد العزيز جباري، حيث حصل الراعي في الجولة الثانية على 164 صوتا بفارق 16 صوتا، بعد أن حصل في الجولة الأولى على 148 صوتا أي بفارق 3 أصوات على النصاب القانوني، فيما حصل منافسه عبد العزيز جباري على 54 صوتا من إجمالي 215 نائبا صوتوا خلال هذه الانتخابات.

تبادل الاتهامات ...

السعوديين واليمنيين مدنيين وعسكريين ورفض تسليم الأسلحة والمعدات المدنية والعسكرية السعودية واليمنية المنهوبة من قبلها بالإضافة إلى مواصلتها التسويف في تنفيذ بقية النقاط الست والتي سبق وأن أعلن الحوثي التزامه بها» أوضح الناطق باسم الحوثيين أن الأسيرين السعوديين المتبقيين لديهم لم يعودا على قيد الحياة، وأضاف «إن ملف الأسرى اليمنيين قد انتهى» حسبما أوردت قناة الجزيرة.

ويدخل ملف تسليم الأسرى اليمنيين، وبقية الأسرى السعوديين لدى الحوثي، ضمن أبرز القضايا الخلافية بين الطرفين، وهو الملف الذي يعتقد أنه قد يعيق نجاح عملية تنفيذ الشروط الستة لإيقاف الحرب.

وفي تطور يكشف حدة الاتهامات المتبادلة بين الطرفين ذكّر المصدر الأمني بما حدث عقب إيقاف إطلاق النار، والهدنة التي أعقبت ذلك في الحرب الخامسة، وما تلاها من خروقات ومماطلة من جانب الحوثي».

وربط المصدر، بين ما حدث حينذاك، وما يحدث اليوم، بقوله «وهي نفس الممارسات التي عادت تلك العناصر للأسف إلى ارتكابها اليوم من جديد بعد قرار إيقاف العمليات العسكرية، حيث تقوم بخطف العديد من المواطنين وتدمير منازلهم ونهبها.

وكان الحوثيون أفرجوا حتى الآن عن ثلاثة أسرى من الجنود السعوديين المحتجزين لديهم، تم تسليمهم إلى المملكة العربية السعودية الأسبوع الماضي، تنفيذاً لشروط وقف إطلاق النار بين الحكومة وجماعة الحوثي.

لكن الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجية قال الاثنين الماضي في تصريحات صحفية إن اليمن متأكدة من أن عناصر حركة التمرد «الحوثي» ستدلي بكافة المعلومات عن الجنديين السعوديين المحتجزين لديهم، مشيراً إلى أن هذا الأمر يعتبر من شروط وقف الحرب التي بدأ العمل بها أخيراً بين الحكومة اليمنية وهذه العناصر.

وأشار القربي إلى أن بحث موضوع الجنديين السعوديين أمر قائم من الأجهزة الأمنية اليمنية، وأنه لا تنازل عن تسليمهما إلى السعودية كون هذا أحد الشروط المطروحة لإنهاء الحرب، لافتاً إلى أن اللجان الميدانية المكلفة ما زالت تواصل أعمالها لتنفيذ شروط وقف الحرب تماماً من دون أي تخلف منها.

من جانبه قال أحمد السلامي عضو الجنة الإشرافية لتنفيذ وقف الحرب بمحور الملاحيط إن ما يؤخر عمل اللجنة هو تباطؤ السلطات المحلية في استلام المباني وممارسة مهامها، مشيراً إلى أن الحكومة تأخرت في هذا الأمر لكنها وعدت بتلبيته خلال الأسبوع القادم.

وبشأن العراقيل قال السلامي في تصريح لـ«الصحوة» إن انعدام الثقة بين الطرفين تمثل أكبر عائق يواجه اللجنة، نافياً وجود عقبات كبيرة.

وأضاف إن اللجنة قطعت شوطاً في فتح الطرق وإزالة الألغام ، وإنهاء التمترس ونقاط التفتيش تشهد منطقة العصائد بمديرية الصفراء.

انفجار قنبلتين ...

بالمحفظة عبد الخالق شائع ونائبة إسماعيل درويش في كمين نصب لهم أثناء قيامهم بمحاولة نزع عبوة ناسفة كانت قد زرعت بمحيط مستشفى النصر العام وهي رواية سرعان ما لاقت تكذيبا من مصدر قريب من المتهمين رفض الكشف عن نفسه «للصحوة» عدم صحة الرواية التي تحدثت عن نجاة مدير البحث الجنائي بالمحافظة «عبد الخالق شائع» ونائبه «اسماعيل درويش» من محاولة اغتيال أثناء محاولتهما نزع عبوة ناسفة زرعت بجوار مستشفى النصر العام.

وأكد المصدر أن ما جرى ليس محاولة اغتيال وإنما هو محاولة فاشلة قام بها المذكورون منتصف مساء الاثنين لإلقاء القبض على شخص يدعى «فارس» يسكن إلى جوار نائب مدير البحث درويش في محيط المستشفى تقول الأجهزة الأمنية بأنه مطلوب أمنيا على ذمة أعمال تخريبية.

وأشار المصدر إلى أن مدير البحث ونائبه لم يتمكنا من القيام بمهمتهما حيث تمكن الشخص المذكور من جر درويش إلى أحد الأماكن وأطبق على رقبته بكل قوته وكاد يخنقه بالغترة التي كانت على كتفه بعد أن كان قد استطاع نزع سلاحه الآلي بمساعدة من أحد مرافقيه، لولا أن تدخل مدير البحث بإطلاق النار عليهما أصاب خلالها شخصاً آخر كان يرافقه قبل أن يلوذا بالفرار إلى جهة مجهولة.

فيما يقول آخرون إن الشخص المصاب هو مؤذن أحد مساجد مدينة الضالع ويدعى «مالك سيف » وقد أصيب أثناء ما كان مارا بجوارهما في كتفه، وسبق له وأن أصيب بأحداث 7سبتمبر 2007م.

وأشار المصدر إلى أن الآلي الخاص بنائب المدير وغترته (الشال)لا تزال بيد المطلوبين كدليل على صحة مزاعمها

وقال المصدر إن أجهزة الأمن تنظر إلى الجرحى والمصابين في الفعاليات السلمية كمطلوبين أمنيا.

وكانت الأجهزة بالضالع قد أشارت إلى أن مسلحين مجهولين هاجموا فجر الاثنين مدير مباحث المحافظة«عبد الخالق شائع» ونائبه «إسماعيل درويش» أثناء ما كانا في طريقهما إلى مستشفى النصر بالضالع لاستخرج عبوة ناسفة زُرعت بجواره؟.

وتأتي هذه الحادثة بعد 3 أيام فقط من حادثة اغتيال مدير مباحث مديرية الضالع وجندي معه وإصابة 3آخرين في كمين مسلح نصبه مجهولون ظهر الجمعة الماضية

وذكرت المصادر أن المسلحين أطلقوا وابلا من النيران على سيارة مدير أمن المديرية الذي لم يكن متواجدا حينها على متن السيارة وكان يستقلها الحالمي ومرافقاه حيث أصيب كل من كان على متن السيارة بإصابات مختلفة نقلوا على إثرها لمستشفى التضامن وسط المدينة حيث توفي الجندي في المستشفى ؛ فيما كان قد فارق الضابط الحالمي الحياة قبل وصوله للمستشفى ولا يزال الجندي «محمد العمري» يرقد في المستشفى وجميعهم من أبناء الضالع، كما جرح جنديان في هجوم مسلح نفذه مجهولون مساء ذات اليوم على دورية أمنية كانت جوار مطعم الحضرمي القريب من مستشفى التضامن وسط المدينة في حين سمع صوت انفجار عنيف أعقبه تبادل إطلاق النار لم يعرف مصدره.

وكانت الأجهزة الأمنية بالمحافظة قد اتهمت من تصفهم بعناصر الحراك الجنوبي بالوقوف وراء عملية الاغتيال واستهداف رجال الأمن والجيش.

وكشف المصدر قيام مجموعة أخرى بمهاجمة إدارة أمن مديرية الضالع بالقذائف والرصاص والقنابل كما أطلقوا النار على طقم عسكري في الشارع العام، فيما قام آخرون باقتحام منصة ملعب الصمود الرياضي وطرد من فيه بهدف منع إقامة مباراة في كرة القدم مقررة بين فريقي الصمود والنصر على دوري كأس الرئيس بصورة اضطرت فرع اتحاد كرة القدم بالمحافظة إقرار تأجيل المباراة إلى أجل غير مسمى بعد قيام بعض العناصر المجهولة بإطلاق الأعيرة النارية على لاعبي الفريقين وإخراجهم من الملعب تحت طائلة التهديد بالسلاح واستجابة اللاعبين لمطالب المسلحين والانسحاب من الملعب تخوفا من وقوع أي كارثة محتملة.

يشار إلى أن منطقة حبيل جباري كانت قد شهدت العديد من أعمال العنف واشتباكات مسلحة خاصة في أوقات المساء كان آخرها حرق منزلين برصاص قوات الأمن مطلع الأسبوع لماضي، وقد قامت الأجهزة الأمنية بالضالع بالتعزيز من إجراءاتها الأمنية على المرافق و المنشآت الحيوية في المحافظة عقب أحداث الجمعة وذلك لمواجهة مختلف الاحتمالات وأي طارئ في الوقت الذي تواصل فيه ملاحقتها للخارجين عن القانون المتورطين بأعمال إجرامية وتخريبية.

حيث تحدثت عن تمكنها من كشف هوية الجناة الذين نصبوا أمس كميناً في مفرق الأزارق أودى بحياة المساعد الحالمي ومرافقه الجندي محمد حسن جوهر وإصابة شخصين آخرين بإصابات خطيرة

ونقل المركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية أن التحريات كشفت عن تورط 7 أشخاص في الجريمة.

إلى ذلك نفى الناطق الرسمي باسم الحراك بمحافظة الضالع مسئولية الحراك بالمحافظة عن حادثة اغتيال مدير البحث الجنائي بمديرية الضالع الرائد «علي الحالمي» ومرافقه الذين لقيا مصرعهما في كمين مسلح نصبه مجهولون ظهر الجمعة الماضية، مشيرا إلى سلمية الحراك ونبذه لكل أشكال العنف المسلح.

وفي لحج قتل حارس محكمة المفلحي بلحج على يد مسلحين مجهولين مساء لقي الجندي صالح نصر راجح القطيبي 34 عاماً – حارس محكمة المفلحي الابتدائية بمحافظة لحج – مصرعه مساء الاثنين الماضي على يد مسلحين مجهولين

وأفادت مصادر للصحوة أن الحادث وقع عندما خرج الجندي صالح إلى باب المحكمة عند الساعة الثانية عشرة والنصف ليلاً ليطالع الوضع عند سماعه صوت سيارات بجوار المحكمة وعند خروجه باغته مسلحون من تلك السيارات بإطلاق النار عليه فأصيب بطلقتين في القلب وثالثة في اليد اليسرى مات على إثرها مباشرة، وأودعت جثته صباح الثلاثاء ثلاجة الموتى بمستشفى ابن خلدون بلحج.

وفي اتصال هاتفي للصحوة مع مدير عام مديرية المفلحي – عبدالهادي عبدالله محمد – قال : (إن المسلحين حاصروا بعدها إدارة الأمن التي لم يحرك جنودها ساكناً ثم انطلقوا إلى ملعب الكرة على بعد 200 متر من مبنى الأمن وعند الرابعة والنصف فجراً خرجوا من المنطقة وتفرقوا في اتجاهات مختلفة ، مشيراً إلى أن بعض المتهمين معروفون للأمن ، كما أكد أن السلطة المحلية ومشايخ وأبناء المفلحي يستنكرون هذا العمل الجبان بحق جندي وهو يقوم بواجبه الوطني)

مصادر مطلعة أكدت للصحوة أن المسلحين كانوا على متن سيارتين إحداهما مونيكا والأخرى هايلوكس

يذكر أن الجندي القتيل هو من أبناء مديرية ردفان وكان قد انتقل للعمل في محكمة المفلحي قبل عام ونصف تقريباً وهو متزوج وأب لأربعة أبناء.

مؤتمر الرياض...

كل ذلك جعل اليمن اليوم تعيش أزمة غير مسبوقة في شموليتها وتعقيداتها في ظل انقسامات خطيرة واستقطابات حادة على وقع مناطقي غير مسبوق مما حول اليمن إلى منطقة جذب لأجنداة إستراتيجية متباينة لبعض القوى التي ربما تحاول استغلال نقاط ضعف اليمن لتحقيق مصالحها السياسية الخاصة.

كما أدى ذلك إلى إدراك دول الجوار التي دفعت مليارات الدولارات لدعم التنمية في اليمن إلى أن الدعم الاقتصادي المحض غير مجد لحل أزمة دولة كاليمن لا تمتلك مؤسساتها القائمة الحّد البسيط من القدرة على القيام بتنمية حقيقية مع مرور السنوات وأن جهودها ومساعداتها لم تثمر طيلة العقود الماضية.

وما رسخ ذلك الاعتقاد لدى دول الجوار هي نتائج مؤتمر لندن الذي عقد في 2006م وحصلت اليمن على خمسة مليارات دولار، فشلت الحكومة خلال الأربع السنوات الماضية في صرف هذه المبالغ والاستفادة منها في مشاريع وفرص عمل في بلد يعاني من انعدام بنية تحتية معقولة، ونسب بطالة تعد الأعلى في المنطقة، ولم يدر في بال أكثر المتشائمين في عام 2006م أن المليارات الخمسة (حصيلة مؤتمر لندن) ستحتاج إلى مؤتمرات أخرى لإيجاد مجالات وآليات لصرفها في مجتمع ينهكه الفقر وتنعدم فيه أبسط الخدمات الأساسية وهو ما يؤكد الفشل الذريع للسلطة في إدارة البلاد.

السبت القادم ينعقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر يعقبه مؤتمر آخر الشهر القادم في دبي لمناقشة الأزمات المتمادية التي يغرق فيها اليمن والتي مبعثها الأساسي الفشل المريع للسلطة القائمة.

ولا شك أن المجتمعين في الرياض تجمعهم تلك القناعة إلى جانب يأسهم من المراهنة على إمكانية الإصلاح في ظل الوضع القائم واستمرار السياسات التي مارستها السلطة خلال السنوات الماضية وأدت إلى هذا الخراب الهائل الذي أصبح يهدد اليمن ووحدته واستقلاله وسلمه الأهلي.

اليمنيون في مسيرة بحثهم عن الأمل في مستقبل بلادهم سيتابعون ما سيقرره المجتمعون في الرياض متسائلين: هل سيصلح الجيران ما أفسده الحكام، فاقدين الأمل في حكومة ذهبت للمؤتمر بهدف البحث عن تعزيز نفوذها المتضائل في وجه خصومها من أجل إبقاء الخراب القائم كما هو عليه اليوم.

«الصحوة» تكشف ...

المدافع بعد كشف الصحيفة حقائق المستوى الإنتاجي لتناول الحاويات الذي انخفض بنسبة كبيرة في عهد المشغل الحالي شركة دبي إلى اقل من 25%مما كان عليه في عهد المشغل السابق opmوسارعت الوزارة آنذاك بنفي تلك الحقائق المرفقة بالأرقام بمغالطات ولم تكتف بذلك بل وصفت المشغل بـ» المنقذ والناهض» للميناء ونقف اليوم أمام اعترف صريح في مذكرة رسمية وجهتها إلى المدير التنفيذي لموانيء دبي العالمية (محمد شرف)–حصلت الصحوة على نسخ منها–تؤكد بأن هناك تدهوراً في كفاءة المحطة ونقصاً في قدرتها الاستيعابية بسبب توفير ثلاث رافعات جسرية فقط.

وذكرت الرسالة مسئول شركة دبي بحسرة وألم «إن تشغيل ثلاث رافعات جسرية من أصل خمس رافعات يعد شيئا معيبا ومخزيا للحكومة اليمنية خصوصا أن الميناء قادر على أن يفرض نفسه بحكم موقعة الاستراتيجي وأنه يمثل مرتبة عالية في قائمة الموانيء العالمية متى ما تسلمته شركة غير شركة دبي التي لا يمكن أن تنهض بمستوى عال في ضل وجود تضارب المصالح مع ميناءها في دبي . وهو ما يؤكد تورط الحكومة في تسليم ميناء عدن لموانئ دبي التي أوصلت الميناء إلى مرحلة حرجة يرثى لها وصار مرشحاً للتوقف، وتبرر شركة دبي تردئ الميناء بالعاصفة الطبيعية التي تعرض لها الميناء في سبتمبر الماضي وأدت إلى تحطيم رافعتين بيد أن الحقيقة تشير إلى أن أجهزة قياس سرعة درجة الرياح في الرافعات كانت لا تعمل ومعطلة لم يقدم المشغل على شراءها رغم أهميتها في الحفاظ على سلامة العمال والمعدات وما يميز هذه المعدات أنها تعمل وقف ذاتي للآلة أو المعدة وتثبتها في حال تجاوزت الرياح السرعة المحددة .. والسؤال الذي يفرض نفسه لماذا لم يتم التحقيق في تلك الحادثة؟

وتراجعت الوزارة عن نفيها بان بعض الخطوط الملاحية الكبرى نقلت نشاطها التجاري إلى موانيء مجاورة

وكشفت عن نقل نشاط الخط الملاحي apl (الترانزيت) من ميناء عدن إلى ميناء جبوتي بسبب عدم قدرة المحطة بالالتزام في توفير الساحات والمعادن لتداول حاوياتهم كما أن عددا من الخطوط الملاحية تسعى للحضور لميناء عدن ولكن تدني كفاءات الأداء في المحطة نتيجة نقص المعدن وتهالكها حال من عمل الخطوط الملاحية ...

ويبدو أن كل ما نفته وزارة النقل في تعقيبها السابق على الصحيفة في مقارنة أعدتها سابقا بين شروط المناقصة السابقة التي يفترض أنها قد رست على شركة الkal الكويتية وبين شروط المناقصة الأخرى التي تلاعبت بها أيادي الفساد بتزويد الوقائع وتم ترسيتها على شركة دبي وحتى نوضح أكثر فان الاتفاقية السابقة تلزم الشركة الكويتية بتوسيع وتطوير الميناء إلى طول 2000متر خلال العام الأول من الاتفاقية وبواقع 650مليون دولار على حساب الشركة دون حق استرداد أي مبلغ مقابل لها من الحكومة بينما الاتفاقية الأخرى لا تلزم شركة دبي إلا بمبلغ 35مليون دولار للتطوير والتوسعة وبطول 400متر فقط ..

وهاهي اليوم تعترف طبقا للوثائق الرسمية حصلت الصحوة على نسخة منها بان الشركة ملزمة بموجب الاتفاقية بالبدء في عملية إعداد تصاميم الرصيف الجديد فور نفاذ الاتفاقية وبطول 400متر ..واعترفت الوزارة أيضا أنه ورد ضمن الخطة المالية وخطة الاستثمار المعدة من قبل شركة دبي انه من الضروري إضافة 400متر للرصيف فور الانتهاء من الاتفاقية.. حيث أن الدراسات أشارت انه وفق الأرصفة الحالية لا يمكن للناقلين العالميين أن يطمئن والى إمكانية جدولة اثنتين من خدماتهم في محطة عدن للحاويات في نفس اليوم وان هذه الوضع يمثل عيبا كبيرا لخط يرغب في توزيع خطوط نقل بضائع مع سفن تغذية أو اثنتين في الوقت نفسه ....الخ.

وتم التأكيد أن مرحلة الإنشاء تبدو فور الانتهاء من الاتفاقية ..وهذا ما لم يتم بالنسبة للرصيف وما لم تلتزم فيه الشركة المشغلة على الرغم من وجود المفارقات الشاسعة بين اتفاقية التشغيل السابقة (الكويتية) واتفاقية تشغيل شركة دبي الحالية.. ويفيد اعتراف آخر لوزارة النقل بأنه لا يمكن أن تصل المحطة إلى قدرة 950الف حاوية في ظل عدم شراء الرافعتين الجسريتين وعدم البدء في بناء رصيف ومساحة استيعابية وبموجب الاتفاقية فان الشركة المشغلة ملزمة بإنشاء رصيف بطول 400متر وعمق لا يقل عن 17 متر لاستيعاب سفن الحاويات العملاقة وشراء رافعات جسرية وتوفير رافعات متحركة وقاطرات وغيرها لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة إلى 1،8مليون حاوية في العام الواحد في حين لم تصل الشركة بتشغيلها الحالي سوى 450الف حاوية في العام الواحد وبالتالي فان الشركة (ملزمة برفع سعة المحطة بغض النضر عن وجود الحركة من عدمه.

الصحوة
صاحب الامتياز
محمد عبدالله اليدومي
رئيس التحرير
محمد عبدالوهاب اليوسفي
مدير التحرير
راجح بادي
■ الاشتراكات :
■ للمؤسسات ٥٠٠٠ ريال ■ الأفراد : ٤٠٠٠ ريال
■ الدول العربية : ٦٠ دولارا ■ بقية دول العالم : ١٢٠ دولارا
الجمهورية اليمنية– صنعاء ت:٢٣٠٣١٧
فاكس: ٢٣٥٨٨٧ ص.ب: (٤٢٥)
http: // www. alsahwa- yemen. net
E. mail: ALSAHWA@YEMEN. net.ye